STEALING AMERICA

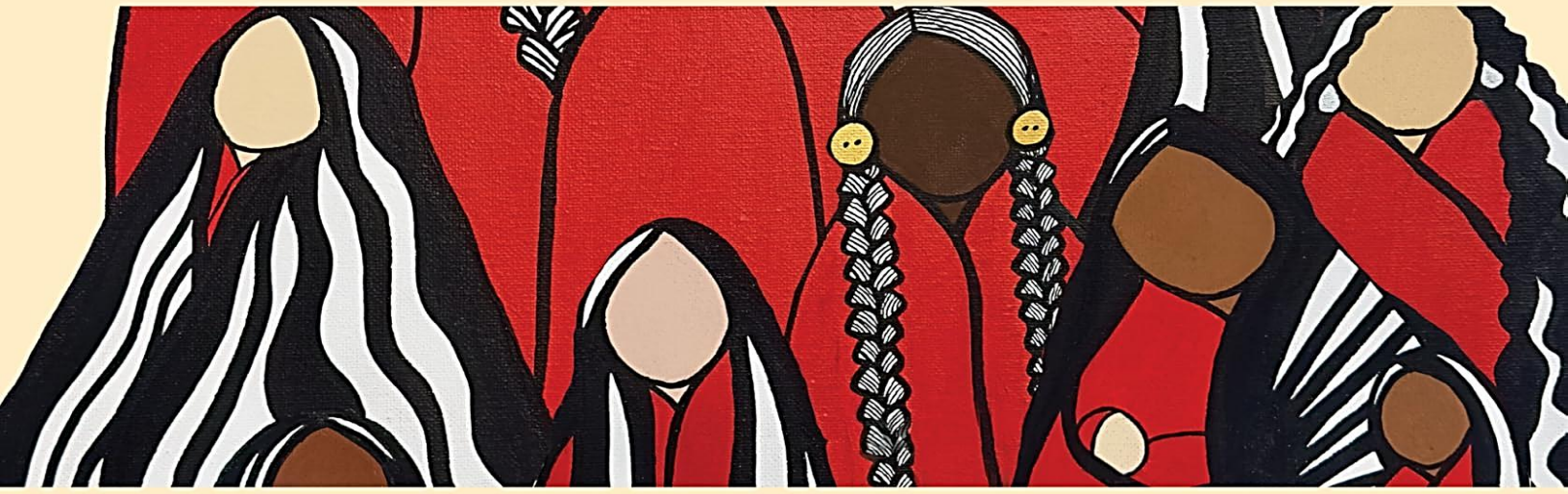

The HIDDEN STORY of INDIGENOUS SLAVERY in US HISTORY

LINFORD D. FISHER

أميركا التي بُنيت على سرقتين: الأرض والإنسان

علي محمود هاشم

ترسّخت قصة عن نشوء الولايات المتحدة طويلاً في الوعي العام: مستوطنون أوروبيون عبروا المحيط، أسّسوا مستعمرات صغيرة على الساحل الأطلسي، ثم توسّعوا غرباً، وخاضوا حرب الاستقلال، وبنوا جمهورية حديثة، فيما شكّلت العبودية الأفريقية خطيئتها الكبرى التي انتهت قانونياً بعد الحرب الأهلية. لكن خلف هذه القصة توجد طبقة أخرى من التاريخ تكاد تغيّر معنى الحكاية كلها. فالقارة لم تكن أرضاً تنتظر من يستوطنها، ولم يكن السكان الأصليون مجرد جماعات أُزيحت تدريجياً أمام تقدّم المستوطنين. لقد تعرّضوا، إلى جانب الاستيلاء على أراضيهم، لعملية واسعة من الأسر والاستعباد والبيع والترحيل وخطف الأطفال، بحيث أصبح أخذ الإنسان وأخذ الأرض وجهين لعملية استعمارية واحدة.

هذه هي الأطروحة المركزية التي يبني عليها المؤرّخ لينفورد د. فيشر كتابه Stealing America: The Hidden Story of Indigenous Slavery in U.S. History.فالاستعباد في نظره لا ينبغي أن يُقرأ فقط بوصفه نظاماً للحصول على اليد العاملة، بل كذلك بوصفه وسيلة لتفكيك المجتمعات الأصلية وإضعاف قدرتها على البقاء فوق أرضها. السكان الأصليون اختبروا العبودية باعتبارها «سرقة الأقارب»: اختفاء ابن أو امرأة أو رجل لم يكن مجرد خسارة فرد، بل جرحاً يصيب شبكة القرابة والسلطة والتكاثر والذاكرة والسيادة في المجتمع كله. ولهذا ظل الاستعباد متداخلاً مع سرقة الأرض وتجاهل السيادة الأصلية.

تبدأ القصة قبل التاريخ الذي اعتادت الكتب المدرسية أن تجعله نقطة انطلاق للعبودية في أميركا. فالعبودية الأميركية لا تبدأ، وفق هذه القراءة، بوصول الأفارقة إلى فرجينيا سنة 1619. منذ وصول كريستوفر كولومبوس إلى جزر الكاريبي عام 1492، ظهر السكان الأصليون في المخيال الاستعماري الأوروبي بوصفهم قوة عمل قابلة للإخضاع. وفي الأيام الأولى من الاتصال باللوكايان والتاينو، أسر كولومبوس عدداً منهم واستخدمهم أدلاء، ثم حمل أسرى آخرين إلى إسبانيا. ولم تكن تلك حوادث عابرة؛ لقد أصبحت نموذجاً سيعيد إنتاج نفسه بأشكال مختلفة طوال قرون.

ثم اتسع النموذج. الإسبان أولاً، وبعدهم الإنكليز وغيرهم من القوى الأوروبية، جمعوا بين البحث عن الثروة والاستيلاء على الأرض وتسخير السكان. وعندما بدأت المستعمرات الإنكليزية تستقر بصورة دائمة في أميركا الشمالية، صار الأسر الذي ينتج من الحروب وسيلة لتأمين العمال والتخلص في الوقت نفسه من جماعات

تقف في وجه التوسع. وهكذا كانت الحرب والاستعباد والاستيطان حلقات في سلسلة واحدة: تبدأ بمواجهة عسكرية، يليها أسر الرجال والنساء والأطفال، ثم نقلهم أو بيعهم، وتنتهي أرضهم وقد أصبحت أكثر سهولة للاستيلاء عليها.

الأرقام التي يستعيدها فيشر كافية وحدها لهزّ الصورة التقليدية. فهو يشير إلى تقديرات تراوح بين ثلاثة وستة ملايين من السكان الأصليين تعرّضوا للاستعباد في الأميركتين بين عامي 1492 و1880، من كندا إلى البرازيل. وفي الرقعة التي ستصبح الولايات المتحدة، قد يصل العدد إلى نحو 600 ألف شخص. ويضع المؤلف إلى جانب ذلك حقيقة أن نحو 530 ألف أفريقي نُقلوا قسراً إلى أميركا الشمالية، باستثناء المكسيك، حتى عام 1865. ولا يقصد من المقارنة إقامة منافسة بين مأساة وأخرى؛ بل يريد أن يبيّن أن استعباد السكان الأصليين كان أكبر بكثير مما تسمح به الذاكرة الأميركية السائدة.

فالعبودية الأفريقية والعبودية الأصلية ليستا تاريخين متنافسين. لقد تداخلتا مراراً في المزارع والمنازل والموانئ والأسواق، وتزاوج الأفارقة والسكان الأصليون وظهرت مجتمعات مختلطة. لكنّ الفرق أن تاريخ العبودية الأفريقية أصبح، بحق، مركزياً في فهم نشوء الولايات المتحدة، في حين بقي استعباد السكان الأصليين في الهامش، وكأنه فصل ثانوي لا صلة له ببناء الدولة.

المشكلة أن الاختفاء لم يكن مجرد نسيان لاحق، بل كان في حالات كثيرة نتيجة محو جرى داخل الوثيقة نفسها. فالسجلّات الاستعمارية لم تكن مرآة بريئة للواقع. في برمودا مثلاً، أظهر تعداد سنة 1698 السكان المستعبدين بوصفهم «سوداً»، ولم يسجل السكان الأصليين المستعبدين، مع أن وثائق أخرى تشير إلى أنهم ربما كانوا يشكّلون قرابة خمس المستعبدين في الجزيرة.

الأمر نفسه حدث مع الأشخاص ذوي الأصول المختلطة. فعندما تزوج سكان أصليون من أفارقة أو أنجبوا أطفالاً مختلطي النسب، كان من الممكن أن تصنّفهم السلطات باعتبارهم «Negro» أو«Mulatto» ، فتختفي هويتهم الأصلية من السجلّ. ويقدّر فيشر أن عشرات الآلاف، وربما ما بين ثمانين ومئتي ألف من السكان الأصليين وذوي الأصول المختلطة، أصبحوا غير مرئيين بهذه الطريقة في سجلّات مزارع الجنوب قبل الحرب الأهلية.

وهنا يصبح الأرشيف نفسه جزءاً من الاستعمار. فالذي تُمحى هويته من السجلّ، يمكن بعد جيلين أو ثلاثة أن يُمحى أيضاً من التاريخ. ومن هنا تأتي قوة مفهوم «الإبادة الوثائقية»: ليس المطلوب دائماً قتل الجماعة كلها كي تختفي؛ يكفي أحياناً أن تعيد الدولة والمجتمع تصنيف أفرادها إلى أن يتوقف وجودهم الإحصائي والقانوني.

لكنّ السؤال الأكبر الذي يطرحه الكتاب يتعلق بعلاقة كل هذا بنشوء الولايات المتحدة نفسها. بالنسبة إلى فيشر، لم يكن استعباد السكان الأصليين مجرد مصدر إضافي للعمل، بل كان آلية استعمارية تحقق فائدتين في وقت واحد. فالاستيلاء على البشر ينتج قوة عمل، لكنه يضعف أيضاً قدرة المجتمع الأصلي على الدفاع عن أرضه، وخصوصاً عندما يكون المأسورون نساء وأطفالاً، تصبح الخسارة ديموغرافية وسياسية طويلة الأجل: تُفقد أمهات وقادة محتملون، وتنقطع سلاسل القرابة والتكاثر، وتصبح الجماعة أقل عدداً وأضعف تنظيماً.

لهذا يصف الكتاب ما حدث باعتباره سرقة مزدوجة. سرقة الإنسان تفتح الطريق إلى سرقة الأرض، وسرقة الأرض تجعل الجماعة أكثر ضعفاً وأكثر قابلية للاستغلال والتبعية. ومن خلال هذه الدورة توسّعت المستعمرات الإنكليزية ثم الولايات المتحدة لاحقاً.

الأرض المُنتزعة لم تكن مجرد مساحة جغرافية. كانت هي نفسها رأس مال. منها جاءت المزارع التي تنتج السكر والأرز والقطن، ومنها جاءت الأخشاب والفراء والموارد، وفوقها نشأت المدن، ثم تحوّلت الأراضي لاحقاً إلى ملكيات يمكن بيعها ورهنها والمضاربة بها. ولذلك يربط فيشر بصورة مباشرة بين نزع الأراضي الأصلية وتطور الرأسمالية الأميركية. فحتى «الحلم الأميركي» المرتبط بامتلاك المنزل والأرض يفترض تاريخاً سابقاً تحولت فيه أراضٍ جماعية لشعوب أصلية إلى ملكيات خاصة يستطيع المستوطن امتلاكها والتصرف بها.

وإذا كانت الرواية التقليدية توحي بأن هذه العملية تخص القرون الأولى للاستعمار، فإن الكتاب يكشف استمرارها بعد الثورة الأميركية. في القرن التاسع عشر، مع اندفاع الولايات المتحدة جنوباً وغرباً، عادت أنماط الاستعباد والسخرة وخطف الأطفال بصورة واسعة. فالتوسع لم يكن انتقالاً بريئاً للسكان نحو «الغرب»، بل كان في كثير من الأحيان إعادة إنتاج للنمط الاستيطاني نفسه: الوصول إلى أرض يسكنها شعب أصلي، ثم إخضاعه أو ترحيله أو تفكيكه اجتماعياً، وصولاً إلى السيطرة على أرضه.

ومع إلغاء العبودية القانونية بعد الحرب الأهلية، لم تختفِ آلية «سرقة الإنسان» تماماً؛ بل تحوّلت. وهنا يصل الكتاب إلى واحدة من أكثر أفكاره قسوة: ما بدأ بالسوق والسلاسل والسفن استمر لاحقاً عبر المدرسة والمؤسسة الاجتماعية والتبني.

من أواخر القرن التاسع عشر، نُقل آلاف الأطفال الأصليين إلى مدارس داخلية بعيدة عن عائلاتهم. كان الهدف المُعلن تعليمهم و«تمدينهم»، لكنّ المشروع استهدف لغاتهم وملابسهم وطقوسهم وهوياتهم. الطفل لم يعد يباع بالضرورة باعتباره عبداً، لكنه يُنتزع من الجماعة ويُعاد تشكيله ليصبح منفصلاً عنها. ثم في القرن العشرين جاءت برامج الرعاية والتبني، التي نقلت أعداداً هائلة من الأطفال إلى أسر غير أصلية.

وتبلغ الصورة ذروتها في أرقام سنة 1968، عندما وجدت جمعية شؤون الهنود الأميركيين أن ما بين 25 و35 في المئة من أطفال السكان الأصليين في الولايات المتحدة كانوا قد أُبعدوا عن بيوتهم بسبب التبني أو الرعاية أو الإيداع في المدارس والمؤسسات. وغالباً ما انتهى هؤلاء في أسر بيضاء أو مؤسسات لا تربطهم بثقافتهم الأصلية.

هكذا تتضح الاستمرارية التي يريد فيشر إثباتها: لم تكن سرقة الطفل في القرن السابع عشر وسياسات التبني في القرن العشرين شيئاً واحداً من الناحية القانونية، لكنهما تنتميان إلى تاريخ استعماري واحد يقوم على اقتلاع الإنسان من جماعته وإضعاف قدرة تلك الجماعة على إعادة إنتاج نفسها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً. ولم يبدأ التراجع الحقيقي لهذه السياسة إلا مع صعود حركة تقرير المصير الأصلية وإقرار قانون رعاية الطفل الهندي سنة 1978، الذي أعاد للقبائل والعائلات قدراً أكبر من السلطة على مصير أطفالها.

ومع ذلك، ليست «سرقة أميركا» مرثية لمجتمعات انتهت. هذه نقطة حاسمة في الكتاب. فالسكان الأصليون لم يكونوا كتلة سلبية تنتظر مصيراً يقرره الأوروبيون. قاوموا بالحرب والدبلوماسية والعرائض والمحاكم والهروب من العبودية واستعادة الأطفال والحفاظ على الأنساب والقصص والطقوس واللغة. حتى الأفراد الذين اقتُلعوا من أوطانهم أنشأوا شبكات قرابة جديدة واحتفظوا بذاكرة المكان والأهل، وحاول كثيرون العودة إلى مجتمعاتهم.

لهذا فالعنوان، Stealing America، يحمل مفارقة مقصودة. «أميركا» ليست هنا الدولة التي تأسّست لاحقاً فحسب؛ إنها أيضاً الأرض وشعوبها الأصلية. وما سرقه الاستعمار لم يكن قطعة أرض منفصلة عن أصحابها، بل عالماً اجتماعياً كاملاً: البشر، والأرض، واللغة، والذاكرة، والقرابة، والسيادة.

والنتيجة التي يصل إليها الكتاب تتجاوز تصحيح هامش في كتب التاريخ. إنه يطالب بإعادة النظر في قصة نشوء الولايات المتحدة نفسها. فالدولة التي ستصبح لاحقاً قوة عالمية لم تنشأ فقط فوق العمل الأفريقي المُستعبد، بل أيضاً فوق أراضٍ انتُزعت من شعوب أصلية، وعلى تفكيك اجتماعي وديموغرافي ساعد في جعل ذلك

الانتزاع ممكناً. ولذلك لا يكون استعباد السكان الأصليين قصة جانبية في التاريخ الأميركي، بل جزءاً من البنية التي أنتجت ذلك التاريخ.

ربما كانت أكثر أفكار الكتاب إزعاجاً هي أن الاستعمار لا يحتاج دائماً إلى إبادة شعب دفعة واحدة. يمكنه أن يعمل ببطء، عبر الحرب والقانون والسوق والسجلّ السكاني والمدرسة والأسرة البديلة. يمكنه أن يأخذ الأرض اليوم، والطفل غداً، والاسم بعد غد، ثم يأتي التاريخ بعد قرن ليقول إن هؤلاء لم يكونوا موجودين أصلاً.

لكنّ الوجه الآخر لهذه الحكاية أن المحو لم يكتمل. فالشعوب التي أريد لها أن تختفي بقيت، والأنساب التي مُحيت من الوثائق استمرت في الذاكرة، والأطفال الذين اقتُلعوا بحث بعضهم عن أهله، والجماعات التي فقدت أراضيها استمرت في المطالبة بها. وهكذا لا يصبح تاريخ «سرقة أميركا» مجرد تاريخ للسرقة، بل أيضاً تاريخاً طويلاً لمقاومة النسيان.